أبعاد المواجهة الاقتصادية بين الدول النامية والدول الصناعية

الدكتور
منيس عبد الملك
كلية الادارة الاقتصاد – جامعة البصرة

إن العلاقات الاقتصادية الدولية هي علاقات تسيطر عليها دون نزاع الدول الصناعية المتقدمة وتوجهها وفقاً لمصالحها .

وكان هذا صحيحاً في عهد الامبريالية وظل صحيحاً أيضاً بعد أن زال الاستعمار في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فبعد أن كان العالم ينقسم إلى دول مستعمرة ودول تابعة لها من الوجهتين السياسية والاقتصادية أصبح منقسماً إلى دول صناعية متقدمة ودول متخلفة تسعى إلى التنمية والتقسيم الجديد يكاد يطابق تماماً التقسيم الأول، ومازالت العلاقات الاقتصادية بين المجموعة الأولى من الدول التي تتخصص أساساً في انتاج السلع الصناعية وبين المجموعة الثانية المتخصصة في انتاج المواد الأولية مازالت هذه العلاقات تتميز بسيطرة الدول المتقدمة عليها.

وهذا لسبب بسيط وهو أن الدول الصناعية المتقدمة تحتكر التكنولوجيا المتطورة اللازمة لانتاج المواد الأولية والانتفاع بها كما تشرف على معظم الشركات المنتجة لهذه المواد في الدول النامية فتستطيع أن تتحكم في الكميات المنتجة منها للتأثير على أسعارها بحيث تظل رخيصة نسبياً في نظر مستهلكيها .

غير أنه حدث تغيير هام في هذا الشأن ابان حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ عندما بادرت الدول العربية المنتجة للنفط باستخدام سلاح النفط لتعضيد وتدعيم المجهود الحربي الذي كانت تقوم به مصر وسوريا والدول العربية الأخرى المشتركة معهما في المعركة ، فقررت تخفيض انتاجها منه بمعدل ٢٥٪ ومقاطعة جميع الدول التي تساعد اسرائيل بأي شكل كان.

فقد كان لهذا القرار التاريخي الذي نفذ بدقة تامة وبالاجماع أثراً بالغاً على الرأي العام العالمي كما أنه مهد الطريق لقرار آخر خطير اتخذته منظمة «الاوبك» برفع سعر النفط من طرف واحد إلى أكثر من أربعة أمثال ماكان عليه قبل اكتوبر .

فأدركت الدول الصناعية الغربية ان هناك خطراً حقيقياً يهدد سيطرتها التامة على للعلاقات الاقتصادية الدولية وان ماحدث بالنسبة للبترول من الممكن أن يحدث أيضاً إن عاجلاً أو آجلاً

المواد الأولية الأخرى التي تنتجها الدول النامية ،كما تنبهت هذه الدول إلى نقطة الضعف التي تعاني منها الدول الصناعية الغربية وهي اعتمادها بدرجة كبيرة على العالم الثالث للحصول على احتياجاتها من المواد الأولية ومصادر الطاقة اللازمة لمواصلة نشاطها الانتاجي واستمرار رخائها المادي .

الواقع أن دول اوربا الغربية قد استنفدت الجزء الأكبر من مواردها الطبيعية كما أن اليابان تفتقر إلى معظم الخامات اللازمة لصناعاتها أما الولايات المتحدة فرغم أنها في وضع أفضل من حيث الموارد الطبيعية إلا أنها تستورد مقادير كبيرة من الخامات .

ورغم أن الدول الصناعية في حاجة ماسة إلى المواد الأولية التي تنتجها الدول النامية فإنها استطاعت حتى الآن أن تشتريها منها بأسعار منخفضة لاتتناسب مع أسعار المنتجات الصناعية التي تستخدم في انتاجها بحيث يمكن القول ان التقدم الهائل الذي أحرزته اوربا واليابان وأمريكا الشمالية خلال الثلاثين سنة المنقضية في المجال الصناعي انما استطاعت أن تحققه على حساب الدول النامية .

وعندما حاولت الدول الغربية بمبادرة من الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان أن تجري حواراً بين الدول المستهلكة والدول المنتجة للنفط بغية الوصول إلى حل مناسب لمشكلة الطاقة فإن الدول المنتجة للنفط اعلنت انتماءها للعالم الثالث وأصرت على أن يتناول الحوار جميع المواد الأولية ولايقتصر على دراسة حالة النفط على حدة .

وعلى أثر ذلك تم انعقاد دورة غير عادية لهيئة الأمم المتحدة في مايو (أيار) عام ١٩٧٤ لدراسة مشكلة المواد الأولية ،وفي نهايتها صدر تصريح بأن الدول النامية لايمكنها الخروج من حالة التخلف في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الحالي (١) .

ويبدو أن الدول الصناعية اقتنعت إلى حدما بأن هذا الوضع يلحق ضرراً حقيقياً بالدول المنتجة للمواد الأولية وبانه يتعين عليها أن تساعد على انشاء وضع اقتصادي جديد إذا أرادت أن تتجنب مواجهة صريحة بينها وبين الدول النامية .

هذا هو موضوع الدراسة الحالية ،فنحاول في فصلها الأول أن نتبين الأسباب التي تجعل الوضع الحالي للاقتصاد الدولي غير قابل للبقاء أو غير مقبول ،ثم نتعرض في جزئها الثاني

---

(١) راجع مقال بلك بلادرون في مجلة Croissance des Jeunes Nations عدد نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٤

لأهم الآراء المتداولة حول الوضع الجديد (١) المقترح والحوار الذي بدأ بين الفريقين من أجل الاتفاق على أسس هذا الوضع .

الفصل الاول : لماذا لايمكن أن يستمر الوضع الحالي.

يؤخذ على الوضع الحالي شيئان :

اولاً — أنه يساعد على وجود التخلف واتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ويعوق الجهود التي تبذلها هذه المجموعة الأخيرة من الدول للخروج من حالة التخلف .

ثانياً — أنه يؤدي إلى نتائج غير مقبولة حتى بالنسبة للدول المتقدمة ذاتها .

اولاً — لقد قدمنا ان العالم ينقسم الآن إلى مجموعتين من الدول : الدول الصناعية المتقدمة وهي القلة والدول الأخرى التي يطلق عليها اسم الدول النامية وتضم حوالي ٧٥٪ من سكان العالم .

الواقع أن ظاهرة التخلف الاقتصادي تعتبر حديثة نسبياً ، فلم تظهر معالمها بوضوح ولم تثر اهتمام الاقتصاديين والمفكرين والسياسين إلا منذ السنوات القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية .

ففيما مضى من الزمن قبل منتصف القرن الثامن عشر كان النشاط الانتاجي يقتصر على الزراعة والتجارة والحرف اليدوية ، وكان الجزء الأكبر من الطاقة المستخدمة مستمداً من القوة البشرية والطاقة الحيوانية ، وفي مثل هذه الظروف لايمكن أن يكون هناك اختلاف كبير في انتاجية العامل بين دولة و أخرى ، وفي الواقع لم يكن هناك اختلاف يذكر بين مستوى معيشة الافراد في الدول المختلفة .

وقد بدأت الثورة الصناعية في انجلترا حوالي ١٧٦٠ وانتقلت بعد ذلك إلى بعض الدول الاوربية الأخرى وأمريكا الشمالية ولكنها لم تؤد إلى تغيير ذي شأن في الأوضاع السائدة إلا بعد مضي فترة طويلة من الزمن إذ لايمكن أن تنمو الصناعة وتزدهر إلا بعد أن تتسع السوق أمام منتجاتها وهذا يستلزم ارتفاع مستوى الدخل ، فطالما أن الدخل لايزيد عن مستوى معين فإن الجزء الأكبر منه يخصص لشراء المواد الغذائية والمنتجات الزراعية ولايبقى بعد ذلك إلا جزء صغير لشراء المنتجات الصناعية ، فالصناعة لايمكن أن تتسع في منطقة ما إلا إذا

(1) A New International Economic order

ارتفع مستوى الدخل فيها .
لذلك نرى أن آثار الثورة الصناعية كانت بطيئة في أول الأمر وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان متوسط دخل الفرد في بلاد اوربا الغربية والولايات المتحدة لايزيد عن نظيره الحالي في الدول النامية إلاّ زيادة طفيفة ، والواقع أن التقدم الواسع الذي أحرزته هذه الدول قد حدث معظمه خلال المائة سنة المنقضية وبالأخص خلال الثلاثين سنة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، فأصبح متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة يزيد عن ثلاثين مثل نظيره في الدول النامية .

ولا يتمثل اثر التصنيع فقط في تيسير الحصول على السلع التي كانت تنتج بعناء بوسائل يدوية وإنما يتمثل ايضاً في ظهور منتجات جديدة لم تكن معروفة من قبل كما يتمثل في تحسين وسائل النقل وطرق الانتاج في جميع الميادين وبالاخص في الزراعة وذلك عن طريق استخدام الآلات والمخصبات الكيمياوية والمبيدات .

ولكن اثر التصنيع يظهر بوجه خاص في تغيير عقلية الافراد وطريقة تفكيرهم وسلوكهم واساليب معيشتهم ، ففي البلاد التي تعتمد على الزراعة اساساً يتقيد الافراد بالعادات والتقاليد ولا يميلون إلى تغيير طرق الانتاج واساليب معيشتهم بل يعتقدون انها غير قابلة للتغيير وهذا لان طبيعة الانتاج الزراعي الذي يتوقف على عوامل خارجة عن ارادتهم تتحكم في طريقة تفكيرهم وسلوكهم . أما الصناعة فتمكّن الانسان من السيطرة على القوى الطبيعية وتوجيهها وفقاً لرغبته فتعطيه الثقة في النفس فيؤمن بمقدرته على تغيير المجتمع ويميل الفرد إلى التجديد والابتكار ويعتاد على التفكير في شؤونه المادية بطريقة منطقية رشيدة والتصرف بعد دراسة النتائج المحتملة للقرارات التي يتخذها .

وللتصنيع آثار تراكمية بمعنى ان كل مشروع صناعي يتم تنفيذه من شأنه ان يهيء ظروفاً اكثر ملائمة لانشاء مشروعات اخرى فهو يمد هذه المشروعات ببعض مستلزمات انتاجها ويساعد في نفس الوقت على تصريف منتجاتها . أما الزراعة فتختلف في هذا الشأن عن الصناعة إذ ان كل نوع فيها مستقل عن الآخر ولا صلة له بالفروع الاخرى ، فأي تقدم في الزراعة لا يساعدها على تحقيق تقدم آخر .

وهذا كله يفسر قدرة الدول العريقة على مواصلة التقدم في حين ان البلاد الاخرى تتعثر الآن في المراحل الاولى من التصنيع .

وتعتبر دول اوربا الغربية مسؤولة عن تخلف البلاد التي كانت تستعمرها لانها لم تتح لها فرصة التصنيع في الوقت الملائم بل حالت دون ذلك بجميع الوسائل

حتى يمكنها تصريف فائض منتجاتها وقت ان كانت اسواقها محدودة نسبياً بسبب عدم ارتفاع مستوى الدخل فيها ولا تتوقف مسؤوليتها عند هذا الحد بل نرى انها بفضل تقدمها التكنولوجي تتحكم في انتاج المواد الاولية الموجودة في الدول النامية فتستطيع ان تحصل على هذه المواد باسعار لاتتناسب مع اسعار المنتجات الصناعية مما ييسرلها امكانية التقدم وفي نفس الوقت يعرقل الجهود التي تبذلها الدول النامية لتحقيق الانطلاق .

ثانيا — فضلاً عن ذلك نرى ان الطريقة التي تنظم بها الدول الغربية اقتصادها القومي والسياسة التي تتبعها وفقاً لذلك من شأنها ان تصيب الدول النامية بأضرار اخرى كما تسيء إلى الدول المتقدمة ذاتها .

فالانتاج يقوم اساساً على المشروعات الخاصة التي تسعى لتحقيق اكبر ربح ممكن ، ومن اجل ذلك تعمل على زيادة مبيعاتها إلى اقصى حد . ولتيسير الوصول إلى هدفها تتبع سياسة تقوم على الاسس الآتية :

١ — مطالبة حكومتها باتخاذ الاجراءات النقدية الكفيلة بمنع أي انخفاض في المستوى العام للاسعار حتى يستمر النشاط الانتاجي في مستوى مرتفع ، والمشاهد فعلاً ان الاسعار تميل إلى الارتفاع بصفة دائمة في هذه الدول وقد يكون معدل الارتفاع معتدلاً احياناً ولكنه قد يكون شديداً في احيان اخرى فيحدث التضخم .

ويلاحظ في هذا الشأن ان تأثير التضخم على الاسعار العالمية يختلف تبعاً للبلاد التي ينشأ فيها فإذا حدث في البلاد الصناعية المتقدمة فإن ارتفاع الاسعار يسري على جميع البلاد حتى الدول النامية ، اما إذا حدث في الدول النامية فلا يتأثر بها الا سكان هذه الدول .

٢ — ارتفاع مستوى الاجور النقدية كلما تحقق تقدم في الاساليب الانتاجية ويتمثل التقدم في امكانية انتاج كمية اكبر او افضل من المنتجات بنفس المجهود او بنفس المقدار من المواد الاولية ، فالمفروض ان يترتب عليه انخفاض في تكاليف الانتاج ومن ثم في اسعار المنتجات فيعتبر هذا بمثابة ارتفاع في الاجور الحقيقية للعاملين كما يتيح للدول النامية فرصة الحصول على مقادير اكبر منها .

ولكن بدلاً من ان تنخفض الاسعار فإنها تظل كما هي او ترتفع وترتفع معها الاجور الاسمية على اساس ان انتاجية العمل قد زادت ، ومن الطبيعي ان يقترن ذلك بارتفاع مماثل في اجور الخدمات وفق خدمات صيانة وتصليح الاجهزة والمعدات ، فترتفع هذه الاجور بالقياس إلى اثمان الخامات ارتفاعاً غير معقول يدعو إلى تصرفات تستهدف الوفر في العمل والاسراف في استخدام المواد الاولية .

٣ ــ استخدام شتى الوسائل لحمل المستهلكين على التوسع في الاستهلاك بشكل غير منطقي وهذا عن طريق عرض نماذج مستحدثة للاجهزة والملابس والمأكولات بصفة مستمرة والعمل على ترويجها بواسطة الاعلانات المبالغ فيها وتعميم طرق البيع بالتقسيط وعدم تيسير الحصول على قطع الغيار ..الخ

والامثلة كثيرة على سوء استخدام السلع الاستهلاكية في الولايات المتحدة وفي الدول الاخرى التي يطلق عليها اسم «مجتمعات الوفرة أو الاستهلاك» .

فقد ورد في تقرير الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن اعمال الدورة السادسة في ابريل عام ١٩٧٤ ان الدول المتقدمة التي يمثل سكانها ربع سكان العالم يستهلكون وحدهم ما يبلغ ٩ / ١٠ الانتاج العالمي من المعادن غير الحديدية و ٤/٥ انتاج النفط ونصف انتاج القطن والزيوت النباتية والسكر .

وهذا التبذير بلا حدود في استخدام موارد العالم من المواد الاولية يترتب عليه نتيجتان خطيرتان

أ ــ استنزاف الموارد الطبيعية الموجودة في العالم ، فإذا استمر الوضع على هذه الحال فإن ما يبقى منها لن يكفي لمواجهة احتياجات العالم منها عندما يرتفع مستوى معيشة الدولة النامية او يزيد عدد سكانها إذ ان الاحتياطي المعروف من هذه المواد محدود وقليل بالقياس إلى معدلات الاستهلاك الحالية .

ولهذا الاستنزاف خطورة اكبر فيما يتعلق بمصادر الطاقة كالنفط لان المواد الاولية الاخرى كالحديد مثلاً يمكن الانتفاع بمخلفاتها بعد استخدامها الاول واسترداد جزء كبير منها لاستخدامات اخرى . أما مصادر الطاقة فهي تنفد نفاداً تاماً بمجرد اول استخدام لها .

ب ــ تلوث البيئة الطبيعية في المناطق التي تتركز فيها الصناعات بشكل خطير فتزيد نسبة الغازات السامة في الهواء وتصبح مياه الانهار غير صالحة للاستعمالات المختلفة بسبب ما تحويه من مواد كيمياوية ضارة وتزيد الضوضاء بدرجة مؤذية للاعصاب .

وقد تنبّه لخطورة هذه الحالة المفكرون والاقتصاديون الغربيون في السنوات الاخيرة أمثال جالسبريث وسيكو مانشولت واعضاء نادي روما ، فصدرت عدة كتب وتقارير في هذا الشأن تطالب بايقاف عمليات النمو المتواصل في الدول المتقدمة .

الواقع ان هذه الدول مزودة الآن بطاقات انتاجية هائلة تكفي لانتاج مقادير كبيرة من جميع السلع اللازمة لاشباع حاجات الافراد فيها اشباعاً يكاد يكون كاملاً ، فمن المعروف مثلاً ان متوسط دخل الفرد في اكثر الدول تقدماً يبلغ الآن ٤٠٠٠ دولار في السنة وهذا يعني

ان دخل الاسرة المكونة من خمسة افراد يبلغ ٢٠٠٠٠ دولار ، فلا شك ان مثل هذا الدخل يفيض كثيراً عما يكفي لسد حاجات الاسرة من ضروريات وكماليات ، وعلى هذا الاساس فهل من المعقول ان تسعى هذه الدول إلى مواصلة زيادة الانتاج سنة بعد الاخرى إلى مالا نهاية؟وبالاخص انه يترتب على ذلك مزيد من الاسراف في استخدام السلع الاستهلاكية ومزيد من استنزاف المواد الاولية ومزيد من تلوث البيئة .

فالحقيقة ان التقدم الاقتصادي لايتمثل فقط في زيادة الانتاج و هناك صور اخرى للتقدم مثل تحسين شروط العمل وظروفه وتقليل ساعاته والحد من تلوث البيئة .. الخ ولكن الوضع الحالي للاقتصاد الدولي هو الذي يؤدي إلى هذه النتائج غير المعقولة .

فيقول الاقتصادي فيليب سان مارك (١) في هذا الشأن : «ان السعي لتحقيق الرفاهية ينبغي الايستهدف فقط رفع مستوى المعيشة بمعنى توفير كميات أكبر من السلع المادية وانما تحسين نوعية المعيشة ايضاً اي زيادة المنافع الجماعية كالتعليم والثقافة والرعاية الصحية وتجنب حوادث الطريق وتأمين عمل ملائم للجميع والمحافظة على البيئة الطبيعية وما تمثله من منافع لا تعوض ...»

وبالنسبة للدول التي وصلت إلى درجة مرتفعة من التقدم المادي فمن الخطأ ان تسعى إلى رفع مستوى المعيشة فيها اكثر فاكثر على حساب نوعية المعيشة بدلاً من ان تسعى إلى رفع نوعية المعيشة حتى إذا كان هذا على حساب مستواها .

فالوضع الحالي هو الذي يؤدي إلى تركيز الاهتمام على التوسع في انتاج السلع المادية في الدول التي لاتحتاج إلى مثل هذا التوسع فلا يعوق انطلاق الدول النامية فحسب وانما يوجه ايضاً النشاط الاقتصادي للدول المتقدمة توجيهاً لايتفق مع مصالحها الحقيقية

ولذلك عندما طالبت الدول النامية بضرورة تعديل الوضع الحالي إلى وضع جديد يصون مصالحها بصورة أفضل فان الدول المتقدمة أبدت استعدادها للاستماع إلى مطالبها رغم أنها لاتميل إلى التنازل عن مزاياها العديدة وعن سيطرتها على إدارة شؤون العالم ، فهي لم توافق على ذلك إلا على مضض بعد أن أعلنت الدول المنتجة للنفط — وهي تمثل حالياً مركز قوة — تضامنها مع بقية الدول النامية .

---

(١) راجع مؤلفة socialisation delanature stock, paris, 1972

وكانت مبادرة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان أن يجتمع ممثلو الفريقين : الدول النامية والدول المتقدمة لإجراء حوار حول كيفية إصلاح الوضع الاقتصادي الدولي وكيفية تأسيس الوضع الاقتصادي الجديد .

الفصل الثاني : محاولة تحديد وضع اقتصادي جديد

اجتمع في باريس في منتصف شهر كانون الأول الماضي ممثلو ٢٧ دولة من أجل إقامة حوار بين «الشمال والجنوب» أي الدول المتقدمة والدول النامية . ومثلت الدول النامية ١٩ دولة بتفويض من مجموعة الدول السبع والسبعين وهي : مصر ، العراق ، الجزائر ، العربية السعودية ، باكستان ، ايران ، الهند ، ، أندونيسيا ، نجيريا ، زامبيا ، زائير ، الكمرون ، جمايكا ، الأرجنتين ، فنزويلا ، المكسيك ، بيرو ، البرازيل ، يوغسلافيا .

أما الدول المتقدمة فكانت ممثلة بثمانية أعضاء وعلى الوجه الآتي : كندا ، الولايات المتحدة ، اليابان ، استراليا ، اسبانيا ، السويد ، سويسرا ، المجتمع الاقتصادي الأوربي وكان التمثيل على مستوى الوزراء ومثل العراق وزير خارجيته السيد سعدون حمادي

وتكونت اربع لجان عمل يختص كل منها بدراسة لجانب معين من القضية المطروحة للبحث وهذا في جلسات متواصلة خلال ١٢ شهراً حتى ينعقد مؤتمر وزاري آخر في نهاية عام ١٩٧٦ لإقرار الحلول المتفق عليها .

فهناك لجنة للطاقة برئاسة مشتركة من الولايات المتحدة والعربية السعودية ومؤلفة من الجزائر ، العربية السعودية ، البرازيل ، كندا ، المجتمع الاقتصادي الأوربي ، الولايات المتحدة ، مصر ، الهند ، العراق ، ايران ، جمايكا ، اليابان ، سويسرا ، فنزويلا ، زائير .

ولجنة أخرى للمواد الأولية برئاسة كل من اليابان وبيرو ومؤلفة من : الأرجنتين ، استراليا ، الكمرون ، المجتمع الاقتصادي الأوربي ، اسبانيا ، الولايات المتحدة ، أندونيسيا اليابان ، المكسيك ، نيجيريا ، بيرو ، فنزويلا ، يوغسلافيا ، زائير ، زامبيا .

ولجنة ثالثة للتنمية برئاسة كل من الجزائر والمجتمع الاقتصادي الأوربي ومؤلفة من : الأرجنتين ، الجزائر ، الكمرون ، كندا ، المجتمع الاقتصادي الأوربي ، الولايات المتحدة الهند ، جمايكا ، اليابان ، نيجيريا ، باكستان ، بيرو ، السويد ، يوغسلافيا ، زائير .

ولجنة للشؤون المالية برئاسة كل من ايران والمجتمع الاقتصادي الأوربي ومؤلفة من : العربية السعودية ، مصر ، العراق ، البرازيل ، المجتمع الاقتصادي الأوربي ، الولايات المتحدة ، الهند ، أندونيسيا ، ايران ، اليابان ، المكسيك ، باكستان ، السويد ، سويسرا ، زامبيا .

فتتألف كل لجنة من ١٥ دولة : ٥ منها من الدول المتقدمة و١٠ منها من الدول النامية .

ولن تكون مهمة اللجان من الأمور السهلة : فقد وافقت الدول الصناعية على فتح الحوار مع الدول النامية ولكن هذا لايعني أنها سوف تستجيب بسهولة لمطالب هذه الدول .

الواقع أن هناك فريقاً من الدول المتقدمة المقتنعة بضرورة تغيير الوضع الحالي على الأقل من حيث المبدأ ، فقد ورد في حديث للرئيس الفرنسي جيسكار ديستان أمام طلبة مدرسة الهندسة العليا في أكتوبر (تشرين الثاني) من العام الماضي .

«إن النمو الاقتصادي كما كان يحدث في ظل الوضع الاقتصادي القديم كان ينشأ عنه اختلاف في التوازن في صالح الدول المنتجة للسلع الصناعية وعلى حساب الدول المنتجة للمواد الأولية»(١) .

كما جاء في حديث للوزير البريطاني الأول هارولد ويلسن في مؤتمر الكومنولث الذي انعقد في جمايكا في مايو (أيار) عام ١٩٧٥ :

«أنه ينبغي إعادة توزيع ثروات العالم في صالح الدول التي تعاني من الفقر والجوع» .

ورغم ذلك فان هناك فريقاً آخر من الدول المتقدمة التي لاترى في هذا المؤتمر إلا فرصة للوصول إلى حل لمشكلة الطاقة يلائم مصالحها ويساعدها على الخروج من الأزمة الاقتصادية التي مازالت تواجهها ، فتطالب بحلول مؤقتة لاتتسم ببعد النظر وتميل إلى تأجيل الإصلاحات الشاملة طويلة المدى .

ولذلك من المتوقع أن تواجه الدول النامية مناورات ومؤامرات من قبل بعض الدول المتقدمة تستهدف إفساد الجو بينها وبالأخص إن هناك تبايناً في المصالح بين الدول المنتجة للنفط وبقية الدول النامية التي يطلق عليها اسم «العالم الرابع» .

ومما يؤدي أيضاً إلى تعقيد مهمة اللجان أنه لاتوجد في الوقت الحالي أية صورة واضحة للوضع الجديد الذي تعمل على تأسيسه سواء كان هذا في معسكر الدول المتقدمة او معسكر الدول النامية ، فكل مافي الأمر أن هناك اتجاهات معينة فيما يجب تغييره في الوضع القائم .

فقد أثيرت عدة آراء في المؤتمرات الدولية الأخيرة سواء كان ذلك في مؤتمرات الامم المتحدة من أجل التجارة والتنمية أو مؤتمر الجزائر للدول غير المنحازة أو مؤتمر ليما من أجل التنمية الصناعية أو الدورة غير العادية لهيئة الأمم المتحدة التي تناولت دراسة مشكلة المواد الأولية ، فيفهم من المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع والاقتراحات التي قدمت في هذه المناسبات أن للدول النامية مطالب معينة تتلخص أساساً فيما يلي :

(١) جريدة الموند الفرنسية عدد ١٦ / ١٢ / ١٩٧٥

أولا ـ المطالبة بتنظيم تجارة المواد الأولية بحيث تكون حصيلة الصادرات منها ثابتة إلى حد ما وتتناسب اسعارها مع اسعار المنتجات الصناعية .

من المعروف ان تجارة المواد الاولية بصفة عامة تتميز بعدم الاستقرار وهذا بأكثر من معنى فأسعار هذه المواد متقلبة تتغير في فترات قصيرة وفي حدود واسعة ، كما ان الكميات المصدرة منها لاتعرف الاستقرار ايضاً .

ومما يؤدي إلى تعقيد المشكلة اكثر من ذلك ان الكميات المصدرة تقل عادة عندما تنخفض الاسعار وتزيد عند زيادتها وهذا يعني ان قيمة الصادرات من المواد الاولية تتعرض لتغييرات واسعة ويترتب عليها اساءة بالغة بالنسبة للدول النامية .

وفضلاً عن ذلك فإن اسعار المواد الاولية في المدى الطويل تميل إلى الانخفاض بالقياس إلى اسعار المنتجات الصناعية فيتغير معدل التبادل في غير صالح الدولة النامية .

هذه المشكلة ليست بجديدة ولايتسع المجال هنا لمناقشتها غيراني اود ان اضيف شيئاً واحداً وهو ان اسعار المواد الاولية لاتميل فقط إلى الانخفاض نسبياً بالقياس إلى اسعار المنتجات الصناعية وانما تعتبر ايضاً من الاصل منخفضة ولاتتناسب مع اسعار السلع التي تستخدم في انتاجها .

وقد تمكنت الدول المنتجة للنفط من ايجاد حل لهذه المشكلة فيما يخصها اما بقية المواد الاولية فلا تزال مشكلتها قائمة كما هي رغم الاجراءات الجزئية العديدة التي اقترحت لحلها، وترى الدول النامية انها لن تستطيع تحقيق انطلاق فعلي طالما بقيت هذه المشكلة دون حل ملائم

ثانياً ـ المطالبة بأن تكون التكنولوجيا الحديثة في متناول الدول النامية ، وهناك اقتراحات كثيرة قدمت في هذا الشأن ومنها :

اقتراح باعادة النظر في الاتفاقيات الدولية الخاصة ببراءات الاختراع وبحقوق استخدام الاساليب المستحدثة في الانتاج لتيسير الانتفاع بها في الدول النامية .

واقتراح بوضع قواعد مناسبة لتحديد نصيب التكنولوجيا في تكاليف المصانع التي تقوم الدول المتقدمة بانشائها في الدول النامية .

واقتراح بتقديم المساعدات اللازمة للتنقيب عن الموارد الطبيعية على نطاق واسع في البلاد النامية .

واقتراح بأن تقوم منظمة دولية بتحصيل ضريبة على الانتاج الصناعي للدول المتقدمةثم

تستخدم حصيلة هذه الضريبة لشراء براءآت الاختراع وجعلها في متناول الدول النامية .

واقتراح بانشاء هيئة دولية بتجميع المعلومات الخاصة بالاساليب التكنولوجية الحديثة ووضعها تحت تصرف الدول النامية .

هذه المقترحات قد تكون مفيدة دون شك غير ان نقل التكنولوجيا لايتمثل في مجردبيع او اعطاء معلومات تكنولوجية للدول النامية بل يفترض فضلاً عن ذلك مقدرة على استيعاب هذه المعلومات من قبل هذه الدول اي مقدرة على تشغيل المصانع الجديدة وضبط ومراقبة انتاجها وصيانة آلاتها ... وهذا لايمكن تحقيقه إلاّ عن طريق تعاون ودي صادق بين الدول المتقدمة والدول النامية .

وخلاصة القول ان اللجان التي تألفت في مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب لتأسيس الوضع الاقتصادي الدولي الجديد مهمتها تتلخص في ايجاد صورة اخرى لتقسيم العمل الدولي تكفل لجميع الاطراف في المعاملات الدولية فرص مساوية للتقدم والنمو .